

Distr.: General
10 November 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 10:00

الرئيس: السيدة بلكيو (نائبة الرئيس) (تشيكيا)

المحتويات

البند 90 من جدول الأعمال: تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه (تابع)

البند 86 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

20-13781 (A)



في غياب السيد سكوكنيك تابيا (شيلي)، تولت نائبة الرئيس، السيدة بلكيو (تشيكيا)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 90 من جدول الأعمال: تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه (تابع) (A/75/136)

1 - السيد الغريب (مصر): قال إن اختلال التوازن الجغرافي في تسجيل المعاهدات الذي كشفه تقرير الأمين العام (A/75/136) يعزى أساساً إلى نقص في قدرات العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ولذلك، من المهم أن تنظم الأمانة العامة المزيد من حلقات العمل والبرامج التدريبية الوطنية والإقليمية لمساعدة تلك البلدان على تعزيز قدراتها.

2 - وتابع قائلاً إن من المؤسف أن الأمانة العامة سجلت مذكرة تقاهم خلال دورة الإبلاغ على الرغم من الإخطارات العديدة بأن المذكرة لا تفي بمتطلبات التسجيل ذات الصلة. وقد وجّه رئيس الهيئة التشريعية في البلد المعني المسؤولة قانوناً عن إقرار الاتفاقات الدولية والتمكين من بدء نفاذها، رسالة إلى الأمانة العامة أشار فيها إلى أن المذكرة لم يتم إقرارها. فينبغي أن تلتزم الأمانة العامة التزاماً تاماً بنظام أعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

3 - السيد غارثيا لوبيث (إسبانيا): قال إن تعزيز التعددية اللغوية كقيمة من قيم الأمم المتحدة تعني الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها لغات المنظمة الرسمية الست، وليس الإنكليزية والفرنسية فقط، فضلاً عن التقدم التكنولوجي بهدف جعل النسخ الإلكترونية للمعاهدات المقدمة للتسجيل متاحة على الإنترنت. وأضاف قائلاً إن التوصية التقليدية بأن تكون النصوص المقدمة للتسجيل مشفوعة بأي ترجمات تقدم على سبيل المجاملة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، هي توصية ذات قيمة مضافة حقيقية في الحالات التي تترجم فيها المعاهدة بلغة غير اللغات الرسمية الست. وفيما يتعلق بهذه المعاهدات، قد يكون من المجدي النظر في اشتراط أن تقدم الدول إما نصوصاً أصلية وإما ترجمات بإحدى اللغات الرسمية الست على الأقل. فمن شأن تطبيق هذا الشرط أن يلغي التكاليف التي تتكبدها الأمانة العامة في ترجمة هذه المعاهدات، التي كثيراً ما تتطلب الاستعانة بمتعاقدين خارجيين.

4 - وقال إنه غير متأكد من ضرورة توفير ترجمة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية للمعاهدات المبرمة بلغة واحدة على الأقل من

اللغات الرسمية الأخرى (الإسبانية أو الروسية أو الصينية أو العربية). وختم بالقول إن إسبانيا تترك الأثر الإيجابي الذي تحدثه ممارسة الأمانة العامة المتمثلة في إتاحة كل من النسخ الأصلية والترجمتين الإنكليزية والفرنسية على الإنترنت فور توافرها، وتأمل في أن يرد نص على الممارسة المذكورة في النظام الذي يحكم عمليتي التسجيل والنشر.

5 - السيدة لانغيرهولك (سلوفينيا): قالت إن البند الحالي من جدول الأعمال ينبغي استخدامه ليس فقط للنظر في النظام الذي يحكم عملية تسجيل المعاهدات بل أيضاً في المسائل الأعم المتصلة بالمعاهدات، بما في ذلك التحفظات، والانسحابات، والاستخدام المتزايد للصوصك غير التعاهدية. وأضافت قائلة إن المناقشة المتعلقة بدور الجهات الودية وممارستها، على سبيل المثال، تكتسي أهمية خاصة لدى سلوفينيا، وهي جهة وديعة لعدد محدود من المعاهدات. ونظراً لاختلال التوازن الجغرافي في تسجيل المعاهدات الذي شهدته بلدان أوروبا الشرقية خلال العقد الماضي، حيث لا تكاد تتجاوز نسبة هذه البلدان 8 في المائة من جميع التسجيلات، ينبغي زيادة تبسيط عملية تسجيل المعاهدات. ولذلك، فإن استحداث أداة إلكترونية مخصصة سيحظى بالترحيب، إذ ستكون هذه الأداة مفيدة بوجه خاص للدول الصغيرة التي تخصص موارد محدودة لتسجيل المعاهدات.

6 - وتابعت كلامها قائلة إن سلوفينيا ترحّب بطلب المكسيك إلى الأمانة العامة أن تقدم معلومات عن حالة ممارسة تسجيل المعاهدات المطبقة مؤقتاً. فعلى الرغم من أن المعاهدات المطبقة مؤقتاً تُسجّل في الممارسة العملية استناداً إلى التفسير الداخلي للنظام، فإن النص الحالي لا يوفر للدول توجيهات واضحة وشفافة بما فيه الكفاية بشأن تسجيل هذه المعاهدات. ومن أجل الوضوح والشفافية، يمكن زيادة توضيح الفقرة 2 من المادة 1 بتضمينها صياغة صريحة بشأن تسجيل المعاهدات المطبقة مؤقتاً.

7 - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن اشتراط ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية بقصد نشرها يشكل عبئاً على الأمانة العامة، فإن إلقاء هذا العبء بالكامل على كاهل الدول يمكن أن يثنيها، ولا سيما الدول الصغيرة ذات الموارد المحدودة، عن تسجيل المعاهدات. ومن ناحية أخرى، فإن إلغاء هذا الشرط من شأنه أن يضر بشفافية القانون الدولي. ومع ذلك، فإن وفد بلدها مستعد لمناقشة السبل الممكنة للمضي قدماً، بما في ذلك بالاستناد إلى الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء والواردة في تقرير الأمين العام (A/75/136).

12 - وأعربت عن تقدير وفد بلدها ليسر التحديثات الآلية المتعلقة بإشعارات الجهة الوديعية التي يرسلها الأمين العام، وذكرت أن التحديثات الشهرية بشأن المعاهدات التي ترد للتسجيل ستكون كذلك مفيدة. وأضافت أنه نظرا للآراء المختلفة بشأن اللغات التي ينبغي أن تنشر بها المعاهدات المسجلة، يتعين أن تخصص الدول موارد إضافية للأمانة العامة حتى تتمكن من ضمان التكافؤ بين اللغات الرسمية للمنظمة.

13 - وختمت بالقول إن اللجنة ينبغي ألا تستخدم البند الحالي من جدول الأعمال للنظر في المسائل العامة لقانون المعاهدات، مثل التحفظات والإعلانات والانسحابات، التي تدخل في نطاق اختصاص لجنة القانون الدولي. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تركز على المسائل العملية المتصلة بتسجيل المعاهدات ونشرها، وعلى دور الأمانة العامة في صياغة الأحكام الختامية للمعاهدات في المؤتمرات الدبلوماسية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة.

14 - السيد إرنانديس شافيس (شيلي): قال إن وفد بلده أحاط علماً بالتغييرات التي أدخلت على نظام أعمال المادة 102، وهو يؤيد تنقيحها المستمر من أجل تحسين عملية تسجيل المعاهدات ونشرها. وشيلي مستعدة للنظر في المقترحات التي تقدمها دول أخرى والتي من شأنها أن تساعد على تعزيز الامتثال للنظام، ولا سيما المقترحات المتعلقة بتبسيط عمليتي ترجمة المعاهدات ونشرها. وأضاف قائلاً إنها ستؤيد هذه المقترحات إذا لم تؤثر في علة وجود عمليتي التسجيل والنشر. فهذه العمليات تزيد من أهمية المعاهدات في العلاقات الدولية من حيث إنها تعزز الوفاء بالالتزامات وإدراك واجبات الدول حيال الدول الأخرى وتعزز ثقة الدول في القانون الدولي. وتعترف شيلي أيضاً بالدور الهام الذي تقوم به الجهات الوديعية في عملية تسجيل المعاهدات.

15 - وأنهى كلامه قائلاً إنه بالنظر إلى الاختلافات الجغرافية الهامة في تسجيل المعاهدات بين المجموعات الإقليمية، يهيب وفد بلده بالدول التي تولف كل مجموعة إقليمية أن تفكر في أسباب هذه الاختلافات، بمساعدة مكتب الشؤون القانونية، حسب الاقتضاء.

16 - السيد مولالاب (ولايات ميكرونيزيا الموحدة): قال إن بعض المسائل المتعلقة بنظام أعمال المادة 102 من الميثاق والمذكورة في تقرير الأمين العام (A/75/136)، مثل استحداث أداة إلكترونية لتسجيل المعاهدات، تستحق مزيداً من المناقشة. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يتفق مع الأمين العام على أن هذه الأداة ستساعد على الحد من اختلال التوازن الجغرافي في تسجيل المعاهدات، مع تخلف منطقة آسيا

8 - السيد كوييار توريس (كولومبيا): قال إن ثمة أسئلة لا تزال تطرح بشأن الشروط الموضوعية للتسجيل، ودور الجهات الوديعية غير الأمم المتحدة، والصكوك المقدمة إلكترونياً والاستخدامات الأخرى للوسائل الإلكترونية، وترجمة المعاهدات، وشكل المنشور الخاص بمجموعة معاهدات الأمم المتحدة، والمساعدة التقنية وبناء القدرات، وذلك على الرغم من اتفاق الوفود في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة على تعديل النظام بغرض تحديث ممارسات تسجيل المعاهدات وكفالة الاتساق في ممارسات المجتمع الدولي المتعلقة بوضع المعاهدات. ويجب دراسة هذه المسائل من أجل الحصول على نسخة محدثة حقاً من النظام.

9 - وأشار إلى أن من أنجع الطرق للتشجيع على تسجيل المعاهدات حل مسألة الترجمة. فعلى الرغم من أن النظام يقضي بأن تنشر الأمانة العامة جميع المعاهدات بلغتها الأصلية، ثم ترجمتها إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، فإن كثيراً من البلدان، بما فيها كولومبيا، يطلب منها تقديم ترجمة على سبيل المجاملة إلى الإنكليزية أو الفرنسية. غير أن الدول نادراً ما تستطيع توفير هذه الترجمات المقدمة على سبيل المجاملة، مما يلقي عبئاً على قسم المعاهدات.

10 - وأردف قائلاً إن الترجمة تمثل، بالنسبة للعديد من الدول التي لا تستخدم الإنكليزية أو الفرنسية كلغة رسمية لها، نشاطاً مكلفاً، ولا سيما عندما لا تكون أي من هاتين اللغتين هي اللغة الرسمية لأي موقع من الموقعين وعندما يتضمن الاتفاق عدداً من المرفقات. ولذلك تعتقد كولومبيا أنه لكي تنشر أي معاهدة، ينبغي أن تترجم إما إلى الإنكليزية أو إلى الفرنسية، وليس إلى كليهما. وفي هذه الحالة، يكفي تقديم لمحة عامة موجزة عن مضمون المعاهدة باللغة التي لم يترجم إليها النص. وخلص إلى القول إن من شأن ذلك أن تكون له ميزة إضافية تتمثل في تحرير الموارد التي قد يستخدمها قسم المعاهدات لمعالجة مسائل أخرى.

11 - السيدة مليكيان (الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها راض عموماً عن الممارسة الحالية لتسجيل المعاهدات ونشرها. فمن شأن أداة التسجيل الإلكترونية أن تُبسط تقديم المعاهدات من أجل تسجيلها، ولكن ينبغي الاحتفاظ بوسائل التسجيل البديلة (قرص مضغوط أو وحدة تخزين USB). وبما أن التوقيع على المعاهدات لا يزال يتم على الورق وليس إلكترونياً، فإن أي تغيير في العملية الحالية يجب أن يتضمن طريقة للتحقق من صحة الوثائق المقدمة للتسجيل.

عملية تسجيل المعاهدات ونشرها. وعلى وجه الخصوص، فإن التغييرات المتعلقة باستخدام الوثائق المقدمة إلكترونياً جعلت عملية التسجيل أكثر شفافية وأقرب منالاً للدول الأعضاء. وسيكون من المفيد استكشاف سبل زيادة تبسيط العملية، وإن كان من الضروري أن تستند أي تعديلات إضافية إلى مشاورات دقيقة وشاملة مع الدول.

21 - وأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء تزايد المتأخرات في نشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى محدودية موارد الدول والأمانة العامة وقدرتها على تقديم الترجمة إلى الإنكليزية والفرنسية في الوقت المناسب. وينبغي أن تشارك الدول بنشاط في إيجاد حل فعال لضمان النشر السريع للمعاهدات، ولكن يجب ألا يسفر هذا الجهد عن فرض التزامات جديدة على الدول والمنظمات الدولية.

22 - وختمت كلامها بالقول إنه ينبغي الإشادة بقسم المعاهدات لما يقدمه للدول الأعضاء من مساندة تقنية ودعم في مجال بناء القدرات لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 102. فتلك المساعدة تكتسي أهمية حاسمة في معالجة اختلال التوازن الجغرافي في تسجيل المعاهدات.

23 - السيدة فرويدنريش (فرنسا): قالت إن تعديل نظام إعمال المادة 102 ساعد على تبسيط عملية تسجيل المعاهدات ونشرها. فعلى الرغم من أهمية التعجيل بتجهيز المعاهدات والإجراءات المتعلقة بها وتسجيلها ونشرها، على النحو المبين في ديباجة قرار الجمعية العامة 210/73، فإن تقصير مواعيد النشر النهائية ينبغي ألا يتم على حساب أهداف ومبادئ الشفافية ويُسّر الاطلاع وتعدد اللغات؛ ذلك أن تعدد اللغات يشكل قيمة أساسية من قيم المنظمة ويمثل في حد ذاته علة تسجيل الأمانة العامة للمعاهدات ونشرها لها.

24 - وأضافت قائلة إن أي تعديل للنظام ينبغي ألا ينشئ التزامات جديدة تتحملها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، مثل الالتزام بتوفير ترجمات للأمانة العامة، مما قد يحد من قدرة بعض الدول والمنظمات الدولية، ولا سيما أقلها امتلاكاً للموارد الإدارية والمالية، على الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة 102 من الميثاق. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد المعاهدات المقدمة إلى الأمانة العامة من أجل تسجيلها وإلى إنشاء نظام للتسجيل والنشر من مستويين، الأمر الذي من شأنه أن يقوض هدفي الشفافية ويُسّر الاطلاع.

25 - واستطردت قائلة إن الامتثال التام لمبادئ الشفافية وبسر الاطلاع وتعدد اللغات، من ناحية ثانية، يستلزم تجنب أي اقتراح بإلغاء

والمحيط الهادئ بوجه خاص. ومع ذلك، من المهم استمرار الوعي بالتحديات التي ما زالت تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ميكرونيزيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

17 - وأشار إلى أن ميكرونيزيا ترحب بمناقشة اقتراح الأمين العام بأن تنظر الجمعية العامة في خيار تحويل منشور مجموعة المعاهدات إلى الصيغة الرقمية، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت يمكن البحث فيها، وذلك جزئياً لمعالجة التكاليف العالية التي تتحملها البلدان التي تحاول الاحتفاظ بمجموعات مطبوعة كاملة من ذلك المنشور. وقال إن ميكرونيزيا تؤيد أيضاً الاقتراح الذي قدمته النمسا في تعليقاتها الكتابية بأن يُستخدم البند الحالي من جدول الأعمال لمناقشة المزيد من المسائل التي تقع خارج نطاق تسجيل المعاهدات ولكنها تظل مع ذلك متصلة بقانون المعاهدات.

18 - وأردف قائلاً إن تعزيز الإطار الدولي للمعاهدات يعني النظر في الظروف المتغيرة التي يمكن أن تؤثر في سلامة المعاهدات المسجلة لدى الأمانة العامة. وتعتقد ميكرونيزيا، على النحو المترسخ في القانون الدولي والممارسة الدولية، أن معاهدة الحدود البحرية المسجلة لدى الأمانة وفقاً للمادة 102 من الميثاق هي معاهدة تظل ثابتة، ما لم يدخل عليها تعديل رسمي من قبل الأطراف في المعاهدة، حتى وإن كانت هذه المعاهدة تستند إلى تحديد خطوط الأساس البحرية وغيرها من الخصائص البحرية التي تتغير بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الآثار الضارة لتغير المناخ الناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ.

19 - ومضى يقول إن أطراف المعاهدة ينبغي أن تكون حرة في الاحتجاج بالمعاهدة أمام إحدى هيئات الأمم المتحدة، بصرف النظر عن التغييرات التي تطرأ على الخصائص البحرية الأساسية. وإذا احتاجت الأطراف إلى تصحيح أي أخطاء تكتشفها بعد توثيق النص، فيمكنها أن تقوم بالتصويب وفقاً للمادة 79 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ثم تسجيل بيان مصدق لدى الأمانة العامة بموجب المادة 2 من النظام التي تشير إلى هذا التصحيح. وفي الختام استذكر قائلاً إن التغييرات التي تعترى الخصائص البحرية الأساسية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الآثار الضارة لتغير المناخ الناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ لا يمكن اعتبارها، مع ذلك، أخطاء بموجب المادة 79 من اتفاقية فيينا.

20 - السيدة كيم مون يونغ (جمهورية كوريا): قالت إن تحديث نظام إعمال المادة 102 من الميثاق ساعدت على تعزيز كفاءة واتساق

دولي"، مما يؤدي إلى إدانة معيار قانوني كان قد اعتمد في عام 1946. فينبغي موازنة النظام مع القواعد الحالية للقانون الدولي.

30 - وأنهى كلامه بالقول إن من الضروري النظر في المقترحات الرامية إلى جعل عملية تسجيل المعاهدات أكثر كفاءة من حيث التكاليف والوقت، مثل المقترح المقدم من إسبانيا للسماح بالترجمة إلى أي من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، مما يجعل عملية تسجيل المعاهدات ونشرها أكثر كفاءة فيما يتعلق بالمعاهدات المبرمة بأي لغة.

31 - السيدة روهاما (ماليزيا): قالت إن تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية ونشرها يساعدان على تعزيز الشفافية في العلاقات الدولية. وهي عملية يضطلع فيها الأمين العام والأمانة العامة أيضا بدور قيم بصفتهما الجهة الوديعة للمعاهدات المتعددة الأطراف ومصدرا شاملا للمعاهدات والاتفاقات الدولية لأغراض عملية وبحثية.

32 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باستعراض نظام أعمال المادة 102 من الميثاق في حينه، إلى جانب التعديلات التي أدخلت على المواد 5 و 7 و 9 و 13 من الميثاق لتيسير تقديم المعاهدات إلكترونيا. وقالت إن الوفد يعتقد أنه ينبغي الإبقاء على التزامات الجهات الوديعة، كما هو مبين في الفقرة 1 من المادة 1. وختمت بالقول إنه ينبغي التشجيع على قيام الجهة الوديعة بتسجيل المعاهدات أو الاتفاقات الدولية، وفقا للفقرة 3 من المادة 1، وألا يكون التسجيل إلزاميا، وفقا للمادة 77 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

33 - السيد نسيمفار (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأمم المتحدة قامت بدور حاسم في تعزيز إطار المعاهدات. فبالإضافة إلى تيسير التفاوض على المعاهدات، فإنها تساعد على ضمان الشفافية فيما يتعلق بالمعاهدات التي تبرمها الدول الأعضاء فيها.

34 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يحيط علما بالاعتراف الوارد في تقرير الأمين العام (A/75/136) بأن اتجاهات وأنماط تسجيل المعاهدات تبدو غير متوازنة جغرافيا، نظرا لأن عدد المعاهدات المقدمة للتسجيل من قبل الدول المنتمة لمختلف المجموعات الإقليمية متفاوت بقدر كبير. وأوضح قائلا إن ذلك الاختلال في التوازن يمكن أن يعزى إلى الوعي المحدود بالالتزام بالتسجيل، فضلا عن نقص الموارد اللازمة لتقديم المعاهدات من أجل تسجيلها. ولذلك فإن من الأهمية الحيوية تعديل النظام الساري وتحديثه بهدف جعل التسجيل أسهل وأكثر وأقل بيروقراطية وتكلفة وأقرب منا للدول الأعضاء. ومن المهم أيضا النظر في اتخاذ تدابير إضافية، مثل بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية،

شروط ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 12 من النظام. فالإلغاء هذا الشرط يتنافى مع ضرورة إطلاع الأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية على المعاهدات المسجلة والمنشورة بلغتي العمل فيها، وهما الإنكليزية والفرنسية. فلا يمكن قبول اقتراح إلغاء اشتراط الترجمة إلى الإنكليزية والفرنسية؛ وينبغي، على أقل تقدير، التركيز على مساهمة هذا الشرط في تحقيق أهداف الشفافية ويسر الاطلاع وتعدد اللغات.

26 - وذكرت أن هناك تدابير أخرى جديرة بالنظر ترمي لتقليص الوقت المخصص لترجمة المعاهدات المسجلة لدى الأمانة العامة ونشرها، بما في ذلك توسيع نطاق سياسة النشر المحدود لتشمل فئات جديدة من المعاهدات والحد من القيود المرتبطة بنشر مجموعة المعاهدات. فعلى سبيل المثال يمكن وقف نشر المجموعات الشهرية التي لم يعد النظام يورد إشارة إليها، والقيام بدلا من ذلك بنشر كل معاهدة مسجلة، بالوسائل الإلكترونية فقط، مع نسختها الإنكليزية والفرنسية، إلى جانب المعلومات ذات الصلة، فور أن تصبح جميع هذه العناصر متاحة.

27 - وختمت كلامها قائلة إن من الأفضل عدم تغيير التزامات الجهات الوديعة على النحو المنصوص عليها حاليا في الفقرة 3 من المادة 1 من النظام. وينبغي مواصلة التشجيع على تسجيل المعاهدات بواسطة الجهة الوديعة دون أن يكون ذلك إلزاميا، وفقا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي تحفظ للأطراف في المعاهدة الحق في الاتفاق على إسناد وظيفة التسجيل إلى أي كيان آخر غير الجهة الوديعة.

28 - السيد أروتشا أولابوناغا (المكسيك): قال إن المكسيك اقترحت في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة إدخال تعديلات لجعل ممارسة تسجيل المعاهدات لدى الأمم المتحدة متمشية مع القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات المطبقة مؤقتا وفقا للمادة 25 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وللأعمال التي قامت بها مؤخرا لجنة القانون الدولي بشأن هذا الموضوع. ونظرا إلى أن المناقشات قد أُرجئت بسبب ضيق الوقت، فإن التعديلات المقترحة لا تزال سارية.

29 - وأضاف قائلا إن الأمين العام أشار في تقريره (A/75/136) إلى أن ممارسة تسجيل المعاهدات المطبقة مؤقتا واسعة الانتشار: فقد سُجل أكثر من 1 700 معاهدة دخلت حيز النفاذ المؤقت، وسُجل نحو 1 500 إجراء من إجراءات المعاهدات المتعلقة بالتطبيق المؤقت. غير أن ذلك يستند إلى فئات عتيقة ينبغي تنقيحها. فعلى سبيل المثال، لا يزال النظام الذي يحكم المادة 102 يشير إلى "أي معاهدة أو اتفاق

39 - وأردفت قائلة إن اليونان لديها شواغل قوية بشأن تسجيل مذكرة تفاهم مؤخراً لا تقي بالمعايير اللازمة للتسجيل. وختمت بالقول إن الأداء السليم لإجراءات التسجيل والامتثال لها لا شك في أنهما سيعززان مصداقية القانون الدولي وسيوطدان سيادة القانون في العلاقات بين الدول.

40 - السيدة إيغmond (هولندا): قالت إن هولندا، بوصفها جهة ودیعة لأكثر من 100 معاهدة، ترحب بالاعتراف الصريح بدور الجهات الودیعة في المادة 1 من نظام إعمال المادة 102 من الميثاق، وكذلك بتوصية الأمين العام بمواصلة جمع الآراء وتبادلها بشأن ممارسة الجهات الودیعة للمعاهدات المتعددة الأطراف. ونظرا للقيود التي تفرضها الأزمة الصحية العالمية الراهنة، ينبغي اعتماد نهج عملي فيما يتعلق باستخدام الموارد الرقمية والإلكترونية. وأشارت إلى أن هولندا ترحب أيضا باستحداث أداة تسجيل إلكترونية لتيسير تقديم المعاهدات من أجل تسجيلها.

41 - السيد لورو (بلجيكا): قال إن حكومة بلده تؤيد تماماً الأهداف المبينة في قرار الجمعية العامة 210/73، ولا سيما التعجيل بتجهيز المعاهدات والإجراءات المتعلقة بها وتسجيلها ونشرها. ومع ذلك، ينبغي عدم تقصير مواعيد النشر النهائية على حساب أهداف ومبادئ الشفافية ويُسر الاطلاع وتعدد اللغات. فأی تعديل لنظام إعمال المادة 102 ينبغي ألا ينشئ التزامات جديدة تتحملها الدول والمنظمات الدولية، لأن ذلك يمكن أن يحد من قدرة الدول على الامتثال لالتزامها بموجب المادة 102، مما سيؤدي إلى انخفاض عدد المعاهدات المقدمة للتسجيل وإطالة الفترة الزمنية اللازمة لتسجيلها.

42 - واسترسل قائلاً إنه ينبغي تجنب أي اقتراح بإلغاء شرط ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية. فالأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية تحتاجان إلى الاطلاع على المعاهدات المسجلة والمنشورة بلغتي العمل فيهما، وهما الإنكليزية والفرنسية. غير أن بلجيكا تظل تتقبل بذهن متفتح النظر في أي خيار يمكن أن يساعد على الحد من المتأخرات في نشر المعاهدات المسجلة.

43 - وأنهى كلامه بالقول إنه يتعين عدم تعديل التزامات الجهات الودیعة المنصوص عليها حالياً. ولذلك ينبغي التشجيع فقط على أن تسجل الجهة الودیعة المعاهدات وليس إلزامها بالقيام بذلك، وفقاً للمادة 77 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

ولا سيما تنظيم حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات والممارسات المتعلقة بها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

35 - وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بالجهود المبذولة لتيسير تقديم المعاهدات إلكترونياً ولتحسين قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات. ولذلك فهي تؤيد فكرة استحداث أداة شبكية لتسجيل المعاهدات، من شأنها أن تيسر تقديم المعاهدات من أجل تسجيلها، مقارنة بالمعاهدات المقدمة في نسخ ورقية وبالوسائل الحالية المتاحة لتقديمها إلكترونياً (بالبريد الإلكتروني أو عن طريق قرص مضغوط أو وحدة تخزين USB). فأداة من هذا القبيل ستيسر حقا إمكانية الاطلاع بإتاحة تقديم المعاهدات إلكترونياً بصورة مباشرة بمعرفة السلطات المختصة للدول الأعضاء على أساس شروط موحدة للتسجيل.

36 - وختم حديثه قائلاً إنه ينبغي تجنب أي اقتراح بإلغاء شرط ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 2 من النظام. فمحكمة العدل الدولية، على وجه الخصوص، تحتاج إلى الاطلاع على المعاهدات المسجلة والمنشورة بلغتي العمل فيها، أي الإنكليزية والفرنسية. وأخيراً، ليس ثمة حاجة إلى تغيير النظام الساري فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات المطبقة مؤقتاً.

37 - السيدة ثيوفيلي (اليونان): قالت إن حكومة بلدها تثمن الجهود التي يبذلها قسم المعاهدات بهدف التعجيل بإتاحة النصوص الأصلية للمعاهدات المسجلة على الإنترنت، وترى أن نظام إعمال المادة 102 من الميثاق، بصيغته المعدلة في عام 2018، يوفر وسيلة فعالة للتكيف مع التغيرات في تكنولوجيا المعلومات ولتيسير نشر هذه النصوص، بالقر الذي تسمح به الموارد المتاحة، في مجموعة المعاهدات في الوقت المناسب. فتقديم طلبات تسجيل المعاهدات إلكترونياً مفيد للدول الأعضاء والأمانة العامة على السواء، وأصبح بالفعل ممارسة معتادة مقارنة بتقديم الطلبات في نسخ ورقية. ولذلك ينبغي أن يحظى الاقتراح الداعي إلى استحداث أداة للتسجيل الإلكتروني بتأييد قوي.

38 - وتابعت قائلة إنه بالنظر إلى أن حالات التأخير في ترجمة المعاهدات تعتبر السبب الرئيسي في التأخر في نشر مجموعة المعاهدات، يتعين تشجيع الدول بقوة على أن تقدم ترجمات على سبيل المجاملة بالإنكليزية أو بالفرنسية للمعاهدات المبرمة بلغات أخرى، شريطة أن يتم استعراض دقة تلك الترجمات على النحو الواجب. وينبغي ألا يكون إلغاء شرط ترجمة المعاهدات المنشورة في مجموعة المعاهدات إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية خياراً، نظراً لأن هاتين اللغتين هما لغتا العمل في الأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية على السواء.

تقديم معاهداتها الثنائية للتسجيل بالوسائل الإلكترونية، وتعتقد أن استحداث أداة إلكترونية لتسجيل المعاهدات أمر يستحق النظر فيه. وتمثل قبرص أيضاً للالتزام بتوفير ترجمات على سبيل المجاملة للمعاهدات المقدمة، وذلك بالإنكليزية أو الفرنسية.

49 - وأعرب عن القلق البالغ الذي تشعر به قبرص، شأنها شأن دول أعضاء أخرى، إزاء تسجيل الصكوك التي لا تقي بمعايير التسجيل بموجب المادة 102. ومن الأمثلة على ذلك التسجيل الأخير لمذكرة تفاهم ثنائية يظهر من أول وهلة أنها لا تقي بأبسط معايير التسجيل وتتعارض بوضوح مع كل من الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي الراسخة، بما في ذلك قانون البحار. وهذه التطورات المؤسفة وغير المرغوب فيها لا تساعد إلا على إثارة التوترات وتعزيز عدم الاستقرار الإقليمي. ومما يدعو للقلق أيضاً عدم توافق ذلك الصك مع القواعد القطعية للقانون الدولي.

50 - واختتم كلمته بقوله إنه يتعين بالتالي على جميع الدول الأعضاء أن تيسر عمل الأمانة العامة، وأن توضح بشكل أفضل الإطار والمعايير الخاصة بتسجيل الصكوك بموجب المادة 102.

51 - السيد شو (الصين): قال إن نظام تسجيل المعاهدات قد أدى دوراً إيجابياً في القضاء على الدبلوماسية السرية وفي تعزيز الامتثال للمعاهدات. وأعرب عن سرور الصين لأن نظام أعمال المادة 102 من الميثاق بصيغته المعدلة في عام 2018، يعترف صراحة بدور الجهات الودية غير الأمم المتحدة في تسجيل المعاهدات، لأن وزارة خارجيتها هي الوديع للعديد من المعاهدات المتعددة الأطراف.

52 - ومضى يقول إن الصين ستواصل أداء مهام الوديع، وتتعاون بصورة أكبر مع الأمانة العامة في تعزيز تسجيل المعاهدات ونشرها. وأعرب عن ترحيب الصين بالتقدم الذي أحرزه قسم المعاهدات في استخدام التكنولوجيا السحابية لتيسير تقديم المعاهدات إلكترونياً من أجل تسجيلها وتحسين قاعدة بيانات المعاهدات. وقال أن الصين توصي بأن تتخذ الأمانة العامة التدابير اللازمة لضمان تأمين الصكوك المقدمة إلكترونياً وقواعد بيانات المعاهدات على الإنترنت.

53 - وتابع يقول إن الصين تعتقد أن تعدد اللغات قيمة أساسية من قيم الأمم المتحدة، وأن لغاتها الرسمية الست يجب أن تظل متساوية. وأعرب عن أمل وفد بلده في إيجاد تدابير عملية للتسجيل بنشر مجموعة المعاهدات. وأكد أنه ينبغي للأمانة العامة والدول الأعضاء زيادة جهودهما الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان

44 - السيدة ليتو (المملكة المتحدة): قالت إن التعجيل بتجهيز المعاهدات والإجراءات المتعلقة بها وتسجيلها ونشرها، أمر حاسم للحفاظ على الإطار الدولي للمعاهدات والنهوض بالقانون الدولي. وأشارت إلى أن المملكة المتحدة تدخل، عموماً، في معاهدات ملزمة وترتيبات أخرى بموجب القانون الدولي، مثل التفاهات والمواثيق غير الملزمة. والمعاهدات الملزمة تدخل حيز النفاذ عند التوقيع أو التصديق، أو عند استكمال الإجراءات الداخلية. والبرلمان هو الذي يصدق على المعاهدات الملزمة، وإن لم تكن جميع المعاهدات تتطلب تشريعات داخلية.

45 - وختمت بالقول إن ممارسة حكومة بلدها تتمثل في تسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة بعد دخولها حيز النفاذ وبعد نشرها في مجموعة المعاهدات الخاصة بالبلد. وتسجيل المعاهدات خطوة هامة في مسار الخطوات المتعلقة بها الذي يكفل شفافية الالتزامات التعاقدية. ولذلك، فإن المملكة المتحدة تؤيد استعراض الممارسات الحالية للأمم المتحدة وإعادة النظر فيها من أجل تعزيز إطار المعاهدات.

46 - السيدة غوارديا غونساليس (كوبا): قالت إن المعاهدات أداة هامة في صون السلام والأمن وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. والأمم المتحدة تقوم بدور فعال في ضمان شفافية المعاهدات وتعزيز الإطار الدولي للمعاهدات. وأضافت قائلة إن كوبا ترحب بالدعم الذي يقدمه قسم المعاهدات إلى الدول الأعضاء، ولا سيما بتقديم مساعدته التقنية وتنظيم حلقاته الدراسية المتعلقة ببناء القدرات.

47 - واستطردت قائلة إن استخدام الموارد الإلكترونية قد يساعد في التغلب على أوجه القصور الحالية في نظام نشر المعاهدات. ويمكن تحديث ممارسات نشر المعاهدات، مع الموازنة بين الدعوات إلى الحد من المتأخرات في نشر مجموعة المعاهدات وضرورة النهوض بتعدد اللغات. ومن المهم مواصلة تحديث النظام المتعلق بتسجيل المعاهدات بغية إدراج أحدث التطورات التكنولوجية. وبما أن تعزيز تعدد اللغات يتطلب مشاركة والتزاماً نشطين من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، فمن المهم ضمان المساواة بين اللغات الرسمية الست في عملية تسجيل المعاهدات ونشرها. وختمت بالقول إن من شأن تسجيل المعاهدات ونشرها بأي لغة من اللغات الرسمية، مع ترجمتها إلى أي من هذه اللغات، أن يساعد على تعزيز تعدد اللغات مع تحقيق وفورات في الموارد للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

48 - السيد كريسوستومو (قبرص): قال إن التسجيل والنشر المنظمين للمعاهدات من قبل الأمانة العامة يكفلان الشفافية واليقين القانوني في الالتزامات الدولية للدول. وأضاف أن قبرص تقي بواجب

59 - ومضت تقول إن جائحة كوفيد-19 قد أظهرت دون قصد أن الدورات التدريبية عبر الإنترنت يمكن أن تكون فعالة جداً وأكثر فائدة من حيث التكلفة. وقد ترغب الأمانة العامة في وضع وحدة تدريبية على الإنترنت يمكن تعديلها وفقاً للاحتياجات الوطنية والإقليمية المحددة. ويمكنها أيضاً تنظيم مناسبات جانبية بشأن ممارسات المعاهدات وغيرها من المسائل، ويمكن أن تكون هذه المناسبات بمثابة نقطة انطلاق لوضع خلاصة وافية لممارسات المعاهدات، وليس مجرد تسجيلها ونشرها.

60 - واختتمت كلمتها بقولها إنه ينبغي أن تكون أي تعديلات على النظام شاملة، لضمان الاستقرار وإمكانية التنبؤ وتمكين الدول من الامتثال له.

61 - السيدة أوزغول بيلمان (تركيا): أعربت عن سرور وفد بلدها لأن الأمين العام قد أعد تقريره (A/75/136) بعد مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء، مع مراعاة المسائل المعقدة التي حددتها تلك الدول، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في عام 2018. كما أعربت عن سرور الوفد لرؤية أن التغييرات التي أدخلت على نظام إعمال المادة 102 من الميثاق التي اعتمدت في عام 2018 قد أسفرت بالفعل عن نتائج إيجابية.

62 - ومضت تقول إن الأمين العام أوضح في التقرير أن اتجاهات وأنماط تسجيل المعاهدات يبدو أنها تظهر اختلالاً من الناحية الجغرافية، حيث تشكل المعاهدات المقدمة من مجموعتين فقط من المجموعات الجغرافية الخمس ما يقرب من 80 في المائة من إجمالي مجموعة المعاهدات التي قدمت حتى الآن. وذكرت أن تركيا منفتحة للنظر في السبل المناسبة للتصدي لهذا التحدي، بما في ذلك التوعية وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية.

63 - وأعربت عن تقدير وفد بلدها للحلقات الدراسية وحلقات العمل التي نظمها مكتب الشؤون القانونية بشأن قانون المعاهدات وممارستها، وعن أمله في أن يتسنى زيادة تعزيز تلك الحلقات. وقال إن المتأخرات في نشر مجموعة المعاهدات يمكن الحد منها بوسائل منها الطلب إلى الدول توفير ترجمات على سبيل المجاملة باللغتين الإنكليزية والفرنسية للمعاهدات المقدمة للتسجيل، وتكييف مجموعة المعاهدات مع الشكل الرقمي. واختتمت كلامها بقولها إن تركيا توافق على الممارسة المتبعة في الأمانة العامة فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات، بما في ذلك مذكرات التفاهم التي تشكل معاهدات، مع مراعاة أن تسجيل المعاهدات التزام من التزامات الدول الأعضاء بموجب الميثاق.

النامية دعماً لجهودها في مجال بناء القدرات، من أجل معالجة اختلال التوازن الجغرافي في تسجيل المعاهدات الذي اعترف به الأمين العام في تقريره (A/75/136).

54 - واختتم كلامه قائلاً إنه ينبغي أن يظل البند الحالي من جدول الأعمال على برنامج عمل اللجنة.

55 - السيدة بونس (الفلبين): قالت إن وفد بلدها أيد إدراج البند الحالي من جدول الأعمال عند عرضه في الدورة الثالثة والسبعين، اقتناعاً منه بأن وجود إطار متين للمعاهدات شرط مسبق أساسي لوجود نظام فعال لسيادة القانون. وأعربت عن ترحيب الوفد بتعديل نظام إعمال المادة 102، ولا سيما قبول الطلبات الإلكترونية لتسجيل المعاهدات والاعتراف بدور الجهات الوديعه غير الأمم المتحدة.

56 - وأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء اختلال التوازن الجغرافي في عدد المعاهدات المقدمة للتسجيل، حيث لا تشكل المعاهدات المقدمة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ سوى 9 في المائة من المعاهدات المسجلة للفترة 2009-2019. ولذلك ينبغي زيادة تنقيح النظام لتصحيح هذا الاختلال عن طريق بناء القدرات، وتشجيع التسجيل، وتبسيط العملية، وتعزيز الشفافية ويُسر الاطلاع، والتشجيع على زيادة استخدام الوسائل الرقمية والإلكترونية.

57 - واستطردت تقول إن الفلبين تتفق مع المكسيك بشأن ضرورة تناول مسألة تسجيل المعاهدات التي تطبق مؤقتاً وفقاً للمادة 25 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وإن كان ينبغي أن يكون ذلك جزءاً من مناقشة أوسع نطاقاً بشأن الممارسات التعاقدية والإجراءات المتصلة بالمعاهدات، مثل التحفظات والإعلانات والانسحابات. وينبغي ألا تُعَدَّل أي تعديلات تُدخل على النظام مسؤوليات الكيانات الأخرى التي تؤدي أيضاً مهام الوديع.

58 - وأعربت عن تأييد الفلبين لاستحداث أداة للتسجيل على الإنترنت وتحسين قاعدة بيانات المعاهدات. وقالت إنه ينبغي مواصلة تشجيع الدول على إدراج ترجمات بالإنكليزية والفرنسية للمعاهدات المقدمة للتسجيل، دون إلزامها بذلك. فمن شأن إلزامها بتوفير هذه الترجمات أن يشكل عبئاً إضافياً قد يؤدي إلى زيادة عزوفها عن التسجيل. وعلى الرغم من أن حل المسائل المتصلة بالترجمة سيساعد على الحد من المتأخرات في نشر مجموعة المعاهدات، فإنه يمكن النظر في اتخاذ تدابير أخرى لا تتصل بالترجمة، بما في ذلك توسيع نطاق سياسة النشر المحدود وتكييف مجموعة المعاهدات مع الشكل الرقمي.

68 - واستطرد يقول إن حركة عدم الانحياز، لذلك، تحت جميع الدول الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة على تعزيز تعاونها على جميع المستويات من أجل تسهيل العودة السريعة لهذه الأصول، وعلى مساعدة الدول الطالبة في بناء القدرات البشرية والقانونية والمؤسسية لتسهيل تعقب هذه الأصول ومصادرتها واستردادها. وترحب حركة عدم الانحياز بالدورة الاستعراضية الثانية الجارية التي تشمل الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، والتي ينبغي أن تسفر عن نتائج ملموسة ومفيدة لدعم جهود جميع الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً وكاملاً.

69 - وقال إن حركة عدم الانحياز تتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمكافحة الفساد، المقرر عقدها في عام 2021، والتي ستكون فرصة لتعزيز مكافحة الفساد على نطاق عالمي، واستكشاف أدوات مبتكرة لمكافحة الفساد ومناقشة إيجادها. وينبغي أن يكون الإعلان السياسي الصادر عن الدورة ذا منحى عملي، وأن يعكس استجابة دولية فعالة وواضحة للفساد.

70 - ومضى يقول إنه من المهم أيضاً مواصلة العمل مع جميع الجهات المعنية في الأسواق المالية المحلية والدولية من أجل رفض السماح بتوفير ملاذ آمن للأصول التي يكتسبها بطريقة غير مشروعة أفراد ضالعون في الفساد، ورفض إتاحة الدخول والملاذ الآمن للمسؤولين الضالعين في أعمال الفساد والذين يورطونهم في أعمال الفساد، وتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم الفساد ومقاضاة مرتكبيها، وكذلك في مجال استرداد عائدات الفساد.

71 - وأضاف أن مبادئ وقواعد القانون الدولي لا غنى عنها في الحفاظ على سيادة القانون وتعزيزها على الصعيد الدولي. ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تجدد تعهدا بدعم مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي والمحافظة عليها وتعزيزها. ومضى يقول إن حركة عدم الانحياز تدرك الأخطار والتهديدات الجسيمة التي تشكلها الإجراءات والتدابير التي تسعى إلى تفويض القانون الدولي والصكوك القانونية الدولية، وتشجع بقوة الدول الأعضاء على تحديد واتخاذ تدابير من شأنها أن تسهم في تحقيق السلام والازدهار في العالم وإقامة نظام عالمي عادل ومنصف يستند إلى الميثاق وإلى القانون الدولي.

72 - واستطرد قائلاً إن حركة عدم الانحياز تشجع الدول أيضاً على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وذلك باستخدام الآليات والأدوات المنشأة بموجب القانون الدولي. وتدعو الحركة الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى أن يُعَمَّلَ حقهما بموجب المادة 96 من الميثاق، حسب الاقتضاء، في طلب فتاوى بشأن مسائل قانونية من محكمة

البند 86 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/75/284)

64 - السيد نسيمنفار (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز، فقال إن احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يتسم بأهمية أساسية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن الضروري المحافظة على التوازن بين البعدين الوطني والدولي لسيادة القانون. ولا تزال حركة عدم الانحياز ترى أن البعد الدولي يحتاج إلى اهتمام أكبر من الأمم المتحدة.

65 - ومضى يقول إن الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات الدولية على أساس سيادة القانون ينبغي أن تسترشد بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، مما يعني في جملة أمور أن جميع الدول ينبغي أن تتاح لها الفرصة على قدم المساواة للمشاركة في عمليات وضع القوانين على الصعيد الدولي، وينبغي أن تمثل لالتزاماتها بموجب المعاهدات والقانون الدولي العرفي. ولا بد من تجنب التطبيق الانتقائي للقانون الدولي، وأن تُحترم الحقوق المشروعة والقانونية المقررة بموجبه للدول. وتابع قائلاً إن حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية هما الركنان الأساسيان لسيادة القانون على الصعيد الدولي. ولذلك فإن من الضروري أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة بنظام قائم على القواعد في إدارة علاقات كل منها مع الدول الأعضاء الأخرى.

66 - وتحول إلى الموضوع الفرعي المعنون "التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته"، فقال إن الافتقار إلى الحوكمة الدولية السليمة للشركات، والرشوة وغسيل الأموال وتحويل الأموال والأصول المكتسبة بشكل غير قانوني إلى الخارج، تقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي وأمن المجتمعات، وكذلك العدالة الاجتماعية، وتعرض للخطر بشدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

67 - وتابع يقول إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد توفر قواعد مقبولة عالمياً لمنع ممارسات الفساد ومكافحتها، وقد أُرست مبدأ استرداد الأصول وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وآلية للتعاون الدولي في هذا الصدد. وتسلم حركة عدم الانحياز بأهمية تحسين أطر الحوكمة وتعزيز الإجراءات الرامية إلى تعزيز وتوسيع نطاق منع الفساد واكتشافه والمعاقبة عليه، وتشير بوجه خاص إلى تنفيذ الأحكام المتعلقة باسترداد الأصول الواردة في الفصل الخامس من الاتفاقية، التي تلزم الدول الأطراف بإعادة الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق الفساد.

76 - وتابع يقول إن حركة عدم الانحياز تكرر الإعراب عن موقفها المرحّب باتخاذ الجمعية العامة القرار 19/67، الذي يمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، ويجسد دعم المجتمع الدولي المبدئي الطويل الأمد لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال، والحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وتؤكد الحركة من جديد أهمية هذا الإنجاز السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني وحكومة دولة فلسطين، ودعمها لدولة فلسطين لكي تتبوأ مكانها الصحيح في المجتمع الدولي، بما في ذلك بقبولها كدولة عضو في الأمم المتحدة.

77 - وشدد على أنه في حين أن حرية الرأي والتعبير هامة، فإن القيم الأخلاقية والنظام العام وحقوق الآخرين وحرّياتهم يجب الاعتراف بها واحترامها عند ممارسة تلك الحرية. واختتم بقوله إنه نظراً لأن حرية التعبير ليست مطلقة، ينبغي ممارستها بمسؤولية وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

78 - السيد موليف (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة لا تزال ملتزمة بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتنثي على الأمم المتحدة لمواصلتها تقديم الدعم في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في بيئات شديدة التنوع، ولا سيما في سياقات النزاع وما بعد النزاع، ولجهودها الرامية إلى ضمان المساواة واتباع نهج وقائي إزاء بناء السلام والحفاظ عليه. وأوضح أن نشر القانون الدولي هو من أفضل الوسائل لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويمكن أن يكون التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف أداة لذلك النشر، ولعل للتكنولوجيا فائدتها في ذلك أيضاً.

79 - ومضى يقول إن المجموعة ملتزمة بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. فالفساد يقوض سيادة القانون بما يؤدي إليه من إضعاف لمؤسسات الدولة، وتفاقم أوجه عدم المساواة، وتآكل ثقة الجمهور، وتقويض جهود التنمية. وينبغي مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها على منع الفساد ومكافحته. ويمكن أن تشمل السياسات والممارسات الوقائية في هذا الصدد إنشاء هيئات لمكافحة الفساد ووضع مدونات لقواعد السلوك وسياسات للشفافية والمساءلة.

80 - وأعرب عن تقدير المجموعة لإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة والشفافية والنزاهة المالية، الذي يسعى إلى سد الثغرات في النظام المالي الدولي، ولا سيما في السياق الدولي الراهن حيث تقوض التدفقات المالية غير المشروعة قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل تنميتها، مما أثر تأثيراً شديداً على الإيرادات

العدل الدولية. وشدد على أن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة ومتعاضدة، وينبغي لجميع الدول أن تقي بالتزاماتها بالتشجيع على احترام ومراعاة وحماية جميع حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية للجميع على الصعيد العالمي.

73 - وأعرب عن قلق حركة عدم الانحياز المستمر إزاء استخدام تدابير انفرادية تضر بسيادة القانون وبالعلاقات الدولية. وقال إنه ليس لأي دولة أو مجموعة من الدول سلطة حرمان دول أخرى من حقوقها القانونية لاعتبارات سياسية. وتدين الحركة أي محاولة ترمي إلى زعزعة النظام الديمقراطي والدستوري في أي دولة من دولها الأعضاء. والتعاون والتنسيق الوثيقان بين كافة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أمران ضروريان إذا أُريد للمنظمة أن تحافظ على أهميتها وقدرتها على التعامل مع التهديدات والتحديات. وذكر أن الحركة لا تزال تشعر بالقلق إزاء مواصلة مجلس الأمن التعدي على المهام والسلطات المنوطة بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للجمعية العامة أن تؤدي دوراً قيادياً في تعزيز وتنسيق الجهود الرامية إلى ترسيخ سيادة القانون.

74 - وتابع يقول إنه ينبغي ألا يحل المجتمع الدولي محل السلطات الوطنية في أداء مهمتها المتمثلة في إرساء سيادة القانون أو تعزيزها على الصعيد الوطني، باستثناء تقديم الدعم اللازم لها بناء على طلبها. فتولي مسؤولية أنشطة سيادة القانون على الصعيد الوطني له أهميته، شأنه شأن تعزيز قدرات هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية بوسائل منها تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات. ويتعين على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن توفر هذه المساعدة، لكن بناء على طلب الحكومات فقط، وشريطة ألا يتجاوز ذلك إطار الولاية المنوطة بكل منها. ولا بد من مراعاة أعراف كل بلد وسماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتجنب فرض نماذج مقررة سلفاً عليها.

75 - وأوضح أنه ينبغي أن تؤخذ مسألة عدم وجود تعريف متفق عليه لسيادة القانون في الاعتبار عند إعداد التقارير وفي جمع البيانات المتعلقة بالمسائل المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بسيادة القانون، وفي تصنيف هذه البيانات وتقييم نوعيتها. وينبغي ألا تؤدي أنشطة جمع البيانات التي تصطلع بها هيئات الأمم المتحدة إلى صياغة انفرادية لمؤشرات سيادة القانون أو ترتيب البلدان. وينبغي أن تنفق الدول الأعضاء على جميع المؤشرات في مناقشات ومشاورات تتم بطريقة مفتوحة وشفافة.

جميع المستويات. فالخدمة المدنية التي تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة هي العمود الفقري للحكومة الرشيدة، ويمكن أن يؤدي الانخراط المفتوح مع القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية إلى زيادة تعزيز احترام سيادة القانون. وأضاف أن الفساد يقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويقلل من فعالية المؤسسات الديمقراطية ويعوق التقدم المحرز للأجيال المقبلة. ويؤثر الفساد على جميع البلدان في العالم كله، وبالتالي يجب ألا يرتبط بأي ثقافة معينة أو شعب بعينه.

85 - وتابع يقول إن جميع الدول الأعضاء في الرابطة قد صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وشاركت بنشاط في جهود مكافحة الفساد مع الشركاء في المنطقة. وقد أثبتت التجربة أن مكافحة الفساد تتطلب تعاوناً أقوى وتبادل المعلومات بين الشركاء، ولا سيما في مجال إنفاذ القانون. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الأصول وعائدات الفساد.

86 - ومضى يقول إن الرابطة تحت الدول على العمل بمزيد من التعاون في تعزيز سيادة القانون من خلال الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، مع الامتثال في الوقت ذاته لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتؤيد الرابطة بقوة عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد، وسوف تشارك بنشاط في العملية المؤدية إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمكافحة الفساد، المقرر عقدها في عام 2021.

87 - واستطرد قائلاً إن خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025 تسعى إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي من خلال تعزيز ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد بين سكان جنوب شرق آسيا. واختتم كلمته قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تسعى، من خلال إدماج هذه المبادئ في سياساتها وممارساتها، إلى تعزيز تلك المثل من خلال تنفيذ الصكوك ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

88 - السيدة غاوتشي (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وكذلك باسم أوكرانيا وجمهورية

المحلية، وأعاق بالتالي تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وحد من توافر الموارد الحيوية للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ويمكن أن تشمل التدابير الفعالة الرامية إلى منع الفساد ومكافحته تعزيز التعاون الدولي، واستحداث الممارسات الجيدة، والامتثال التام للالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

81 - وقال إن المجموعة تتطلع إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي سيعقد في مصر في عام 2021، وإلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمكافحة الفساد، التي ستعقد أيضاً في عام 2021. وسيتيح الحدثان فرصةً متجددة لتبادل الدول الأعضاء الخبرات والممارسات الجيدة، وتحدد نهجاً جديدة ومبتكرة لمكافحة الفساد. وينبغي أن تكون الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية موجزة ومركزة وذات منحى عملي، وأن تعكس الالتزام المتجدد للدول الأعضاء والتصدي بشكل واضح وجماعي للفساد.

82 - السيد كي (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة، وإن كانت ترحب بتقرير الأمين العام (A/75/284)، فإنها تأمل في أن تكون التقارير المقبلة أكثر موضوعية وحياداً وأبعد عن التحيز من جميع الجوانب. وقد عززت الرابطة دائماً سيادة القانون من جميع جوانبه، وستواصل القيام بذلك. كما أدركت الرابطة المبادئ والمقاصد الأساسية لسيادة القانون في ميثاقها، وهي تدعو إلى السلام والأمن، والحكومة الرشيدة، واحترام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

83 - وأكد أن الرابطة تبدي منذ وقت طويل التزامها بضمان الاستقرار والأمن في منطقتها، وقد اعتمدت عدداً من المعاهدات والإعلانات والصكوك لهذا الغرض، منها معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا (1976) ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (1995) والإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي (2002) وإعلان مؤتمر قمة شرق آسيا بشأن مبادئ العلاقات ذات الفائدة المتبادلة (2011). وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الدول الأعضاء في الرابطة العمل مع الصين من أجل الإبرام المبكر لمدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي تتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ضمن إطار زمني متفق عليه بين الطرفين.

84 - وفيما يتصل بالموضوع الفرعي المتعلق بتدابير منع الفساد ومكافحته، قال إن الرابطة تحيط علماً بالتركيز الموسّع على الحكومة الرشيدة، إلى جانب الالتزام بدعم ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد على

مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاحتياطي على ميزانية الاتحاد، وساعد في وضع سياسته لمكافحة الغش.

92 - وتابعت تقول إن الاتحاد الأوروبي يدعم أيضا مكافحة الفساد على الصعيد الدولي لأنه يرى أن الفساد يشجع على الجريمة والإرهاب الدولي عبر الحدود، ويشكل تهديدا خطيرا للمجتمعات الديمقراطية. ويعمل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا معاً على بناء القدرات وتنفيذ المعايير الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد. واعتمد المجلس أيضا عددا من الصكوك القانونية بشأن مكافحة الفساد، مشفوعة بتوصيات بشأن مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين أو بشأن القواعد المشتركة لمكافحة الفساد في تمويل الأحزاب السياسية.

93 - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أبرموا صكوكا دولية، بما في ذلك اتفاقات تتضمن أحكاما دائمة بشأن التعاون في مجال مكافحة الفساد وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واختتمت كلمتها بقولها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يواصلان دعم جميع الآليات الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الدولية، وبشيدان بمنظمات المجتمع المدني لما تقدمه من إسهام في مكافحة الفساد.

94 - السيد راسموس جارك نكسو جنسن (الدانمرك): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقال إن تعزيز سيادة القانون جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقال إن تعزيز هدف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية هو من أولويات بلدان الشمال الأوروبي. ويتطلب تعزيز سيادة القانون كفاءة شفافية الإجراءات، واتخاذ القرارات بكفاءة، ووجود مؤسسات حصيفة.

95 - ومضى يقول إن سيادة القانون يجري إضعافها حاليا في أجزاء كثيرة من العالم، ولا تساعد جائحة كوفيد-19 في مواجهة ذلك. ونظراً لأن الفساد وانعدام الشفافية يميلان إلى الازدهار في مثل هذه البيئات، فإن الموضوع الفرعي، "تدابير منع الفساد ومكافحته" في محله تماما. وقد يكون الفساد موجودا على جميع المستويات، وقد يتخذ أشكالا عديدة. فهو يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، كما أنه يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفا. والفساد يعوق الإنجازات التكنولوجية ويؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيدين الوطني والعالمي. وباختصار، فإن الفساد يشجع على عدم اليقين، وهو ما يمثل عكس سيادة القانون تماما. وهو يشكل تهديدا للديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

مولدوفا وجورجيا، فقالت إن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي هو أحد أهداف التنمية المستدامة، وهو أمر أساسي للحكومة الرشيدة والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والجوع. وهذا الهدف له أهمية أكبر في الوقت الراهن، نظرا للتحديات غير العادية الناشئة عن جائحة كوفيد-19. ويجب التمسك بسيادة القانون في جميع الأوقات، بما في ذلك في أوقات الأزمات، وعندما يتعين أن يكون صنع القرار أكثر كفاءة وشفافية، وعندما ينبغي للمؤسسات والموظفين العموميين أن يستخدموا صلاحياتهم وسلطاتهم بمزيد من الحكمة، مع التحلي بضبط النفس والصبر.

89 - وتابعت تقول إن الموضوع الفرعي "تدابير منع الفساد ومكافحته" هو موضوع في محله تماما. فالفساد يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة والتعاون الإنمائي. ويؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، ويؤثر بشكل غير متناسب على أشد الفئات حرمانا، ويعرقل التمتع بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ولا سيما في البلدان التي لا تحترم فيها سيادة القانون. وقد يتخذ الفساد أشكالا عديدة، مثل الرشوة واستغلال النفوذ والتعسف في استعمال السلطة والمحسوبية وتضارب المصالح. ويؤثر الفساد على الأمن، داخليا وخارجيا، ويؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ويثبط الاستثمار، ويوجد حالة من عدم اليقين، ويفرض تكاليف إضافية على المؤسسات التجارية.

90 - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي مجتمع قيم وحقوق، وتقع في صميمه حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وقد ضاعف التزامه بدعم سيادة القانون عن طريق إنشاء آلية شاملة لسيادة القانون في عام 2019 ذات نطاق يغطي الاتحاد كله، وتقارير سنوية من المفوضية الأوروبية. وفي عام 2017، اعتمد الاتحاد أمرا توجيهيا بشأن مكافحة الاحتياطي يستند إلى فهم أن الفساد يشكل تهديدا خطيرا لمصالحه المالية.

91 - واسترسلت تقول إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وامتت تعاريفها وجزاءاتها وقوانين التقادم لديها فيما يتعلق بالجرائم التي تمس المصالح المالية للاتحاد. واعتمد الاتحاد أيضا تشريعات تغطي جوانب مختلفة من مكافحة الفساد، بما في ذلك غسل الأموال، والمشتريات العامة، وشفافية ضريبة أرباح الشركات، والإبلاغ عن المخالفات. والاتحاد أيضا بصدد إنشاء مكتب ادعاء مستقل لامركزي يكون له سلطة التحقيق مع مرتكبي الجرائم التي تؤثر على ميزانيته، مثل الغش والفساد، ومقاضاتهم. وحقق المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتياطي أيضا في الفساد وسوء السلوك الخطير داخل

101 - السيدة كاثولونغ (النمسا): قالت إن النمسا، بوصفها منسقة مجموعة أصدقاء سيادة القانون، تشعر بالارتياح لأن الأمين العام لم يتوقف عن إيلاء أولوية قصوى لمسألة سيادة القانون، لا سيما خلال جائزة كوفيد-19. وقد كشف الأمين العام في تقريره (A/75/284) أن تنفيذ تدابير احتواء الجائحة وفقاً لسيادة القانون بالتوازي مع حماية حقوق الإنسان للأفراد وإمكانية اللجوء إلى العدالة قد أصبح تحدياً حيوياً. وتتوقف فعالية التدابير الحكومية لاحتواء الجائحة على قدرة المؤسسات العامة وقياداتها على اتخاذ إجراءات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة، امتثالاً لسيادة القانون.

102 - وقالت إن بناء مؤسسات متينة وقوية وفعالة، يثق بها ويدعمها المواطنون، هو أمر أساسي لمكافحة الفساد، الذي له آثار تضر بالمجتمعات والتمتع بحقوق الإنسان وبالتمنية الاقتصادية لبلدان بأكملها وبسيادة القانون. ولذلك ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى منع الفساد ومكافحته.

103 - وأعربت عن ترحيب النمسا بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة معنية بمكافحة الفساد في عام 2021 باعتبارها فرصة هامة لتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويشمل إطار الاتفاقية آلية استعراض قطرية، تؤدي توصياتها إلى إدخال تحسينات بانتظام على السياسات والممارسات الوطنية لمكافحة الفساد. وأشارت إلى أنه ينبغي تعزيز الآلية واستمرار العمل بها إلى ما بعد دورة الاستعراض الحالية، من أجل تسريع الجهود لتحقيق الأهداف الرئيسية لمكافحة الفساد من بين أهداف التنمية المستدامة، وأبرزها الهدف 16.

104 - وقالت إن النمسا ترحب بالدعم الذي تتلقاه لجهودها في مكافحة الفساد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ومقر كليهما في النمسا. فالمكتب يقدم المساعدة التقنية والدعم لبناء القدرات في مجالات الوقاية والتعليم واسترداد الأصول والنزاهة والعدالة الجنائية، في حين توفر الأكاديمية التعليم والتدريب الشاملين في مجال مكافحة الفساد للأوساط الأكاديمية والموظفين العموميين والممارسين.

105 - السيد ألافى (ليختنشتاين): قال إن حكومة بلده ترحب بمشاركة الأمم المتحدة في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وفي حين أن إدراج سيادة القانون في أهداف التنمية المستدامة أمر مشجع، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفيما يتعلق بتدابير منع الفساد ومكافحته، قال إن وفد بلده أحاط علماً بالتحذير الذي أصدرته

96 - وأضاف أن بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبالنهوض بسيادة القانون ومكافحة الفساد؛ واختتم كلمته بقوله إن هذه البلدان تنثي على منظمات المجتمع المدني لما تقوم به من عمل في مجال مكافحة الفساد.

97 - السيد إرميدا كاستييو (نيكاراغوا): قال إن بلده يقيم علاقاته الدولية على أساس الصداقة والتضامن والمعاملة بالمثل بين الشعوب. وهو لا يعترف بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية بالوسائل التي يتيحها القانون الدولي فحسب، بل إنه استخدم هذه الوسائل في عدة مناسبات، وسيواصل القيام بذلك. والتزم نيكاراغوا بسيادة القانون راسخ، وهي تقر بأن الدول تتحمل مسؤولية توطيد الديمقراطية والسيادة والإنصاف في جميع المجالات.

98 - وأشار إلى أن سيادة القانون على الصعيد الوطني وسيادة القانون على الصعيد الدولي مفهومان مترابطان يكمل أحدهما الآخر. فعلى الصعيد الوطني، تتجذر سيادة القانون في الامتثال للدستور والقوانين المحلية. وعلى الصعيد الدولي، تتجذر في احترام مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ويمثل احترام المؤسسات القانونية لجميع الدول والاعتراف بالحق السيادي لجميع الشعوب في إنشاء مؤسساتها القانونية والديمقراطية الخاصة بها أمراً حيوياً.

99 - وذكر أن نيكاراغوا تنثق ثقة تامة بمحكمة العدل الدولية التي يسهم عملها في تعزيز سيادة القانون وتوطيدها ونشرها، وهو عمل أساسي أيضاً للوفاء بالالتزامات بكفالة المساواة في السيادة بين جميع الدول. وتابع قائلاً إن ميثاق الأمم المتحدة قد أسهم، منذ اعتماده قبل أكثر من 70 عاماً، في صون السلم والأمن الدوليين. غير إن بعض الدول الكبرى تتصرف على نحو يتنافى مع مبادئ الميثاق، في محاولة للسيطرة على البلدان النامية وتقويض حقها في تقرير المصير والاستقلال السياسي.

100 - وقال إنه في خضم أزمة جائحة كوفيد-19، فإن القضاء على التدابير القسرية الانفرادية، التي تنتهك الحق في التنمية وحقوق الإنسان، وتعمق الفقر وعدم المساواة، وتنتهك مبادئ القانون الدولي، وترقى في أوقات الجوائح إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، هو أمر ملح. واختتم قائلاً إن احترام سيادة القانون وتعددية الأطراف أمر حيوي للتعايش السلمي وبناء عالم أفضل.

109 - وثانياً، يرفض وفد بلدها زعم الأمين العام بأنه من شأن "معارضة تطبيق عقوبة الإعدام في جميع الظروف" أن تسهم في السعي لبلوغ "الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة"، لأن ذلك يعني أن جميع البلدان التي تطبق عقوبة الإعدام لا تسهم في سيادة القانون. فتطبيق عقوبة الإعدام وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة والضمانات القضائية يتفق تماماً مع هذا الهدف.

110 - وثالثاً، ذكر الأمين العام أن آليات الأمم المتحدة للمساءلة لن تتيح الأدلة التي تجمعها للإجراءات التي يمكن فيها فرض عقوبة الإعدام. وبما أن الأمين العام لم يميز بين الأدلة التي تثبت الإدانة وتلك التي تثبت البراءة، يبدو أنه يقترح أنه لن يتم إتاحة الأدلة التي تثبت البراءة. وهذا الاقتراح لا يؤدي إلى النهوض بسيادة القانون، وقد يعرقل سير العدالة والجهود الرامية إلى التوصل إلى نتيجة عادلة ومنصفة.

111 - وقالت إن سنغافورة أعربت هي ودول أعضاء أخرى عن القلق في الدورتين الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين إزاء الطريقة التي انتهجها الأمين العام في الإبلاغ عن مسألة عقوبة الإعدام. ومع ذلك، لا تزال هناك محاولة أحادية الجانب في هذا التقرير لفرض فهم محدد لعقوبة الإعدام على جميع أعضاء الأمم المتحدة، على الرغم من عدم وجود توافق دولي في الآراء بشأن هذا الموضوع، وعدم وجود حظر لهذه العقوبة بموجب القانون الدولي. وقد اختار الأمين العام، في قيامه بذلك، أن يتجاهل أن لجميع البلدان الحق السيادي في وضع نظمها القانونية الخاصة بها، بما في ذلك تحديد العقوبات القانونية الأنسب لظروف كل منها، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على النحو الذي أكدته الجمعية العامة من جديد في قرارها 187/71 و 175/73.

112 - وأشارت إلى أن الأمين العام قرر بشكل انفرادي أيضاً تجاهل الطلب الصريح، الوارد في قرار الجمعية العامة 191/74 وغيره من القرارات السابقة، تناول الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون "بطريقة متوازنة". وينبغي للأمين العام أن يقدم في المستقبل تقريراً عن عقوبة الإعدام بطريقة موضوعية ومحيدة وغير متحيزة.

113 - وذكر أن لدى سنغافورة إطاراً قوياً وشاملاً لمكافحة الفساد يشمل القوانين وآليات الإنفاذ والخدمة العامة والتوعية العامة. كما إنها تدعم بنشاط الجهود الدولية لمكافحة الفساد العابر للحدود الوطنية. وهي ليست فقط طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بل أيضاً في عدد من الصكوك الدولية لمكافحة الفساد، وتسهم في بناء قدرات النظراء في مجال إنفاذ القانون في منطقتها وخارجها.

فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الفساد في ورقة بعنوان "الموقف الموحد للأمم المتحدة للتصدي للفساد على الصعيد العالمي"، الذي ينص على أن الفساد ونهب مبالغ هائلة من الأصول يقوضان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن لهما أثراً سلبياً على السلام والاستقرار والأمن وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والبيئة وحقوق الإنسان.

106 - وأردف قائلاً إن هناك أدلة متزايدة على أن الفساد هو السبب الجذري الكامن والميسر في آن معا للرق الحديث والاتجار بالبشر. ولذلك، أطلقت ليختشتاين، بالاشتراك مع أستراليا وهولندا، وبدعم من جامعة الأمم المتحدة، شراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الدولي، مركزة على إنهاء الرق الحديث والاتجار بالبشر. وفي إطار هذه الشراكة، يتاح للجهات الفاعلة المالية مخطط عملي للقضاء على الرق الحديث والاتجار بالبشر عن طريق تعزيز التمويل المستدام والمبتكر، والإقراض والاستثمار المسؤولين، والامتنال والتنظيم. ومكافحة الفساد ومكافحة الإفلات من العقاب مترابطان، لأنه يمكن للفساد وغيره من أشكال الجريمة المنظمة الإسهام في ارتكاب جرائم فظيعة. وكرر الإعراب عن دعم ليختشتاين الثابت والتزامها بمواصلة التعاون مع جميع المحاكم والآليات الجنائية الدولية في مكافحتها للإفلات من العقاب.

107 - وختاماً، قال إن تعزيز القانون الدولي في مجال الفضاء الإلكتروني له أهمية حاسمة، إذ يمكن أن تتسبب الهجمات الإلكترونية في خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. ولذلك، قامت ليختشتاين، إلى جانب دول أطراف أخرى في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بعقد اجتماع لفريق من الخبراء القانونيين للنظر في مدى انطباق نظام روما الأساسي على العمليات السيبرانية.

108 - السيدة تانغ (سنغافورة): قالت إن بلدها يؤيد بقوة مبدأ سيادة القانون، الذي هو مبدأ عالمي. وفي حين يرحب وفد بلدها بتقرير الأمين العام (A/75/284)، فهو يشعر بخيبة أمل بالغة إزاء الفقرة 74 من التقرير، حيث عُرضت عقوبة الإعدام مرة أخرى بطريقة غير دقيقة ومضللة ومنحازة. فأولاً، ورد في الفقرة تأكيد بأن "معارضة تطبيق عقوبة الإعدام في جميع الظروف" تكون "وفقاً لمعايير حقوق الإنسان"، وهو تأكيد غير مقبول وغير مناسب على الإطلاق. فليس هناك توافق دولي في الآراء بشأن استخدام عقوبة الإعدام. بل إن المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أنه يمكن تطبيق عقوبة الإعدام على أشد الجرائم خطورة. واتخاذ الأمين العام موقفاً منحازاً ومتحيزاً من هذا القبيل هو إساءة استخدام لولايته.

وقدمت الحكومة كل الدعم الممكن للمبعوث الخاص، ولا تزال تتطلع إلى مقاربة متوازنة من جميع الأطراف الدولية بما يكفل السماح لهذه اللجنة بأن تعمل بقيادة وملكية سورية. وينبغي أن تكون العملية في منأى عن الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تمارسها بعض الحكومات، التي لا تزال تحتل قواتها العسكرية أجزاء من الأراضي السورية، والتي تواصل فرض إجراءات قسرية اقتصادية أحادية الجانب على الشعب السوري، وتسرق نفعه واثرواته الطبيعية، وتتدخل سلباً في عمل اللجنة الدستورية.

119 - وتطرق إلى الفقرة 65 من التقرير، فقال إنها تورد إشارة إلى ما يسمى بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وأعرب عن الأسف لأن هذا الجهاز غير الشرعي قد أنشئ ضد إرادة ومصصلحة الدولة المعنية. وأوضح أن قرار الجمعية العامة غير التوافقي 248/71 يشكل خرقاً سافراً للمادة 12 من الميثاق التي تنص على أنه عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رُسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تُقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن. ومجلس الأمن كان ولا يزال منخرطاً بشكل كامل في ممارسة مهامه فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية.

120 - وأشار إلى أن ما يسمى بالآلية الدولية المحايدة والمستقلة، وهي كيان شاذ، تقوم بتجميع ما يسمى أدلة خارج حدود البلد، دون توفر الحد الأدنى من الضمانات والمعايير المتعلقة بمصادقية تسلسل عهدة وحياسة الأدلة. وأكد أنه من حق الجمهورية العربية السورية ومن واجبها، شأنها شأن كل دولة عضو، أن ترفض هذه العملية. وإذا كانت الأمم المتحدة تملك الإرادة والقدرة على تقديم الدعم التقني للمؤسسات القضائية الوطنية السورية، يمكنها القيام بذلك باتباع الطريق القانوني والإجرائي الصحيح بالتنسيق مع الحكومة السورية. وختم مشيراً إلى أن مخرجات أي عملية سياسية في سوريا ينبغي أن تقوم على تحقيق العدالة والمحاسبة والجبر والمصالحة في إطار المؤسسات القانونية والقضائية للبلد.

121 - السيدة لانغرهولك (سلوفينيا): قالت إن سيادة القانون تساعد على النهوض بالمؤسسات لتصبح أقوى، وتزيد من فعالية الإجراءات الحكومية، وتساعد على الحد من أوجه عدم المساواة في الوقاية من الجوائح مثل كوفيد-19 والتخفيف من حدتها. وأعربت عن تقدير

114 - وأعربت عن ترحيب سنغافورة ببداية نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (اتفاقية سنغافورة)، مشيرة إلى أنها سدت ثغرة في إطار الإنفاذ الخاص بالمنازعات التجارية عبر الحدود. وأعربت عن سرور سنغافورة أيضاً لاعتماد اتفاق نموذجي بينها وبين المحكمة الدولية لقانون البحار، يسمح لبلدها بأن يكون مكاناً للإجراءات القانونية في القضايا المعروضة على المحكمة.

115 - السيدة سكيف (الأرجنتين): قالت إن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفساد لا جدال فيها. فالفساد يقلل من الكفاءة ويزيد من انعدام المساواة، ويقوض الحكم الرشيد، ويضعف الثقة في المؤسسات العامة، ويؤهن عملية صنع القرار، وبيسر الجريمة المنظمة. وللفساد أثر سلبي عميق على حقوق الناس وعلى العلاقات الاقتصادية. وتتطلب مكافحة الفساد نهجاً متعددة ومتزامنة لا تتناول منع الفساد ومعاينة الجناة فحسب، بل تُعالج أيضاً استرداد عائدات الجريمة. ويشكل الإعلان السياسي الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً برعاية مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أفضل منبر لاقتراح تدابير ملموسة لكل مجال من المجالات المواضيعية المحددة في قرار الجمعية العامة 191/73.

116 - وقالت إن الحكومة أنشأت على الصعيد الوطني وكالة خاصة لمكافحة الفساد، تعمل بمثابة جهة مرجعية لتنفيذ سياسات الشفافية في جميع أنحاء البلد. ووضعت الحكومة سياسات بشأن النزاهة لتعزيز اعتماد السياسات العامة المتعلقة بالشفافية على مستوى المقاطعات والبلديات، ووفرت أدوات للتدريب والمساعدة التقنية لتحقيق هذه الغاية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووضعت الحكومة أيضاً توصيات لتعزيز النزاهة والشفافية في العقود العامة الممنوحة خلال جائحة كوفيد-19، ونشرت أدلة لتعزيز النزاهة والشفافية في المحاكم الوطنية والبلدية ومحاكم المقاطعات.

117 - وأضافت أن على جميع الدول التزام بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وهو أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والقضاء على الفقر، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

118 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إن بناء الثقة في العلاقات الدولية وفي الأمم المتحدة أمر ضروري لضمان سيادة القانون على الصعيد الدولي. وكما ورد في الفقرة 34 من تقرير الأمين العام (A/75/284)، فقد يسر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا إطلاق اللجنة الدستورية السورية في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

على الصعيد الوطني وفي علاقاتها مع الدول الأخرى. واختتمت قائلة إن سلوفينيا عضو في منظمات وهيئات دولية مختلفة مكلفة بمكافحة الفساد، وتضطلع بدور نشط في هذه المساعي.

126 - السيدة سيراتو (هندوراس): قالت إن سيادة القانون والتنمية مجالان يعزز كل منهما الآخر. وأوضحت أنه لا يمكن الاستهانة بالتحديات التي تتطوي عليها كفاءة المساواة القانونية للفئات الأكثر ضعفاً والفقراء. وتعزيز سيادة القانون يؤدي دوراً هاماً في إيجاد حلول لتلك الحالة. وفي هذا الصدد، فإن تنسيق برامج التعاون في مجال العدالة القانونية والاجتماعية، كما يفعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدها من خلال عمله في مجالي الأمن والعدالة الدوليين، أمر هام لضمان إمكانية لجوء الجميع إلى العدالة. وتعمل هندوراس حالياً على وضع سياسات تهدف إلى تمكين المرأة من الناحية القانونية بحيث تُتاح لها فرص متساوية للمشاركة في الحياة السياسية والتشريعية وعمليات صنع القرار المحلية، ويكون لها الحق في الملكية والحصول على التمويل.

127 - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها أظهرت عزمها القوي على التصدي للفساد والإفلات من العقاب، مستفيدة في ذلك من قوانينها الوطنية ومن دعم المجتمع الدولي على السواء للحفاظ على سيادة القانون وحمايتها. وهندوراس دولة طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وهي بذلك تؤيد الالتزام الجماعي بالتصدي بكفاءة وفعالية لذلك التحدي العالمي والعابر للحدود الوطنية، الذي يقوض شرعية المؤسسات العامة ويضر بالمجتمع والقواعد الأخلاقية والعدالة، فضلاً عن التنمية الشاملة للشعوب.

128 - وقالت إن منع الفساد ومكافحته هما أولويتان وطنيتان كبيرتان بالنسبة لهندوراس، وهي تعيد التأكيد لهذا السبب على أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك العالمي الملزم قانوناً الذي لا يعبر فقط عن قرار البلد الحازم مكافحة الفساد، بل يشكل أيضاً الأداة المثالية للقيام بذلك. ولذلك تشارك هندوراس بنشاط في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، المقرر عقدها في عام 2021.

129 - واختتمت قائلة إنه لكي تعم سيادة القانون، لا يكفي وجود قوانين وسياسات فعالة ومحامين وقضاة أكفاء؛ بل ثمة حاجة أيضاً لكفاءة أن تكون المجتمعات مستنيرة ومتماسكة وتحمي فرص التنمية والرفاه لأفرادها. ولهذا الغرض، أنشأت هندوراس لجنتها الوطنية للتنمية المستدامة، التي تضم مؤسسات حكومية وهيئات المجتمع المدني والقطاع

سلوفينيا الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول لتعزيز سيادة القانون ومساعدتها على إنشاء نظمها القضائية أو تحسينها.

122 - وأضافت قائلة إن دور تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية وعمليات المعاهدات والاعتراف بها في النهوض بسيادة القانون يرد على نحو ملائم في تقرير الأمين العام (A/75/284). ويمكن أن يكون لإنفاذ سيادة القانون على الصعيد الدولي أثر إيجابي على العمليات الديمقراطية على الصعيد الوطني. ولذلك، فإن سلوفينيا تدعو بقوة إلى الاستمرار في بذل الجهود لضمان تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، ولا سيما من خلال التسوية السلمية للمنازعات واحترام قرارات المحاكم وهيئات التحكيم الدولية وتنفيذها. وينبغي للدول أن تمتنع عن استخدام القوة أو الإكراه أو التخويف، وأن تستند عوضاً عن ذلك في ادعاءاتها دائماً للقواعد الدولية المنطبقة.

123 - وقالت إن أحد أسس القانون الدولي يتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي للدول أن تكون أكثر تعاوناً في الدعاوى المرفوعة ضد مرتكبي أخطر الجرائم أمام المحاكم الوطنية. وتشجع سلوفينيا اعتماد اتفاقية من شأنها أن تيسر التعاون الفعال على الصعيد العالمي من خلال تأييد مبادرة المساعدة القانونية المتبادلة بشأن التعاون الدولي وتسليم المطلوبين. وهي تدعو إلى مبدأ العالمية، الذي يسمح بتأكيد الولاية القضائية في القضايا التي يمكن فيها لجميع الدول أن تُقاضي على هذه الفضاءات. وتؤيد سلوفينيا، بوصفها من المؤيدين منذ أمد بعيد للمحكمة الجنائية الدولية، اتخاذ إجراءات من جانب المحكمة وغيرها من الآليات الدولية إذا لم تتمكن البلدان من مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم.

124 - وذكرت أن من المهم اعتماد تدابير لمنع الفساد ومكافحته، لأن الفساد يؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً، ويزيد التكاليف ويقلل من فرص الحصول على الخدمات، بما في ذلك الصحة والتعليم والعدالة. كما يؤدي الفساد إلى تآكل الثقة في الحكومة وتقويض العقد الاجتماعي. وهو مشكلة عالمية تتطلب حلولاً على الصعيد العالمي، وتؤدي الأمم المتحدة دوراً هاماً في هذا الصدد. ولدى سلوفينيا لجنة مستقلة وقائمة بذاتها لمكافحة الفساد تتعاون مع هيئات مماثلة أخرى وتشرف على منع الفساد في البلد. وتتمثل مهمتها في كبح الفساد وتعزيز سيادة القانون وتعزيز النزاهة والشفافية، تمسحاً مع مبادئ الدستورية والحياد والأخلاق.

125 - وقالت إن التطبيق الناجح للقانون على الصعيد الدولي، بما في ذلك تطبيقه فيما يتعلق بتدابير منع الفساد ومكافحته، يتوقف على إدراك الدول لمسؤولياتها في هذا الصدد، وعلى قدرتها على تطبيقه

فسيكون النظام القانوني الدولي القائم على القواعد محمياً أيضاً، وستكون الدول أقدر على التصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية الملحة التي تواجهها. وختاماً، أعرب عن أمل وفد بلده في أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن موضوع فرعي مدرج للمناقشة في جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين.

134 - السيدة فلوريس سوتو (السلفادور): قالت إن تعزيز سيادة القانون عنصر أساسي في مكافحة الفساد. ولذلك فإن وفد بلدها يرحب بالموضوع الفرعي الذي اختير للمناقشة الحالية بشأن التدابير الهادفة لمنع ومكافحة الفساد. والفساد يضعف استقرار المجتمعات وأمنها عن طريق تقويض أبسط قيم الديمقراطية والثقة في المؤسسات العامة والأخلاقيات والعدالة. كما أنه يزيد من تعميق الثغرات في تحقيق التنمية المستدامة ويقوض حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً.

135 - وأضافت أنه بموجب دستور السلفادور، فإن الإنسان هو أصل ومقصود العمل الحكومي، الذي يهدف إلى تحقيق العدالة واليقين القانوني والصالح العام والديمقراطية التمثيلية. وتعترف حكومة بلدها بأهمية اعتماد التدابير اللازمة لضمان إمكانية ممارسة حقوق الإنسان على الرغم من أوجه الضعف والقيود الناشئة عن الفساد. وقد تعهدت باستخدام جميع التدابير والآليات القانونية المتاحة، على الصعيدين الوطني والدولي، لمنع الفساد وكشفه والمعاقبة عليه واستئصاله.

136 - وقالت إن السلفادور طرف في عدة صكوك قانونية دولية لمكافحة الفساد برعاية كل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وكذلك في صكوك أخرى، ثنائية ودون إقليمية. وأشادت بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما يقدمه من دعم في مكافحة الفساد، مما مكّن السلفادور من تعزيز استراتيجياتها في هذا الصدد، لا سيما في القطاع القضائي. والسلفادور دولة مستعرضة ومستعرضة في آن واحد بموجب آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي بذلك تشارك بنشاط في أفرقة عاملة مختلفة تابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. ولتنفيذ التوصيات التي صيغت بعد استعراضها الوطني، فإنها تدرس حالياً مقترحات لإصلاح قانونها الجنائي وقانونها للإجراءات الجنائية وقانونها المتعلق بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين.

137 - واختتمت قائلة إن السلفادور تبذل كل جهد ممكن لتحقيق سلام دائم، مع إيلاء أولوية عالية لتعزيز مؤسساتها وضمان الشفافية في الحكم. وستواصل بذل كل جهد ممكن لدراسة سيادة القانون، لا سيما فيما يتعلق باعتماد تدابير فعالة لمنع الفساد ومكافحته.

رُفعت الجلسة الساعة 12:55.

الخاص، بهدف رصد تنفيذ خطة عام 2030 وتطبيق عناصر سيادة القانون لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

130 - السيدة أبو علي (المملكة العربية السعودية): قالت إن السياسة الخارجية لبلدها تقوم على الاعتدال والدبلوماسية والشفافية والامتنال للالتزاماته بموجب القانون الدولي والصكوك الدولية، والتفاعل المستمر والبناء مع المجتمع الدولي. وقالت إن وفد بلدها يثني على جهود الأمم المتحدة لدعم الدول في تعزيز سيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع، لا سيما في إطار التدابير المتخذة لمواجهة انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي مجال درء الإرهاب ومكافحته، ويشمل ذلك تعزيز إنفاذ القانون وتدابير أمن الحدود.

131 - وأعربت عن اقتناع وفد بلدها بأهمية تضافر جهود المجتمع الدولي وضرورة التعاون الدولي المبني على المسؤولية المشتركة، فضلاً عن ضرورة إبداء التزام أقوى بنظام عالمي يعمل وفقاً للقانون الدولي من أجل مواجهة التحديات الناشئة التي تؤثر سلباً على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الإرهاب العابر للحدود وجرائم الفضاء الإلكتروني. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، ينبغي ترجمة سيادة القانون إلى تدابير عملية تعمل على إرساء الأمن وحماية البشرية مع أهمية الاسترشاد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. واختتمت مؤكدة حرص حكومة بلدها على سن تدابير ناجعة لمكافحة الفساد ودعم الحوكمة الرشيدة والمساءلة.

132 - السيد سيموك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمين العام حدد في تقريره (A/75/284) عدداً من الاتجاهات المقلقة، ولا سيما ما يتعلق منها بالفساد. والفساد قوة مدمرة؛ فهو يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات، ويزيد من اختلال التوازن بين أصحاب السلطة ومن لا سلطة لهم، ويسير مصاحباً للخروج عن المعايير الدولية. وفي حالات ما بعد النزاع، تواجه الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى تحدياً هائلاً يتمثل في تقديم المساعدة دون أن يصاحب ذلك، عن غير قصد، دعم شبكات الفساد التي ربما أسهمت في النزاع أصلاً. وقد نصت الجمعية العامة على أن هناك صلة مباشرة بين الفساد وتآكل سيادة القانون في الفقرة الأولى من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأبرزت "خطورة ما يطرحة الفساد من مخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والأخلاقيات والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر".

133 - وأوضح أنه كلما اجتمعت اللجنة السادسة، فهي تقوم بذلك على أساس الفهم الضمني بأن الخطاب القانوني، في أفضل حالاته، هو بديل عن طرق أكثر خطورة لمعالجة المشاكل. وهذا الفهم نفسه يكتسي أهمية أساسية للحفاظ على سيادة القانون. وإذا كانت سيادة القانون محمية،